أنباء سورية

ستمتد إلى 15 الجاري بعد "وقت مستقطع" وتستأنف الثلاثاء

"جنيف 8" لن تتطرق لمصير الرئاسة.. و12 بنداً في وثيقة ديمستورا الجديدة

مسيرة للنساء السوريات دعما للحملة الدولية ضد العنف ضد المرأة في دمشق أمس (أ.ف.ب)

عواصم ـ وكالات: كشف المبعوث الأممي إلى سورية ديمستورا أنه قدم وثيقة من 12 بندا لمناقشتها ضمن محادثات جنيف 8 التي انطلقت الثلاثاء، وستمتد إلى 15 ديسمبر بعد «وقت مستقطع» خلال نهاية الأسبوع على أن تستأنف الثلاثاء القادم.

وفي حين أكد المبعوث الأممي على جدية النقاشات التي شهدها اليومان الماضيان، لم يكشف عما تحتويه تلك الوثيقة سوى ما أعلنه صراحة، إذ قال فيما يتعلق بمضمون المباحثات، إن البحث تناول ورقة من 12 بندا سبق أن قدمها للوفدين في جولات سابقة حول مبادئ عامة تتعلق بالرؤية لمستقبل سورية.

وأضاف في مؤتمر صحافي امس الاول أن الجولة الحالية تركز على آليات صياغة دستور جديد وإجراء انتخابات بإشراف الأمم المتحدة مع «التأكيد على عدم وجود شروط مسبقة»، ولن تتطرق إلى مصير الرئاسة السورية. وفي هذا السياق، لفتت صحيفة «الشرق الأوسط» إلى أن الوثيقة نصت على تأكيد

«المعارضة» تقدم رؤيتها على ورقة المبادئ السابقة

أن سورية «دولة غير طائفية» بموجب القرار الدولي 2254، وعلى ضرورة وجود «ممثلين للإدارات المحلية»، إضافة إلى عمل «الجيش الوطني» وأجهزة الأمن بموجب الدستور.

كما شددت على احترام تنوع المجتمع السوري والهوية الوطنية، والقيم التي جلبتها كافة الأديان إلى البلاد.

وبحسب «الأناضول» فإن الوثيقة هي محدثة عن وثيقة المبادئ السابقة، ولفت أن فيها 3 عناصر جديدة مختلفة، العنصر الأول: يتعلق بعبارة الإدارات المحلية بدلا من اللامركزية، والعنصر الثاني: هو إخراج مسمى الأقليات والإثنيات من الأكراد والتركمان، والسريان الآشوريين، وأنه سيتم الحديث عن ذلك لاحقا.

والعنصر الثالث: هو استخدام اسم سورية، بدلا من الجمهورية العربية السورية في ورقة ديمستورا.

وقال ديمستورا، إنه ونتيجة لتأجيل مؤتمر سوتشي في روسيا، فإن الفرصة باتت متوفرة للاستمرار بجولة جنيف 8 حتى 15 ديسمبر الجاري، وتناقش المباحثات ورقة المبادئ الأساسية، والمسائل الدستورية والانتخابات.

في المقابل، قدم وفد المعارضة رؤيته لورقة المبادئ التي كان قدمها ديمستورا لهم سابقا قبل أشهر، قبيل تقديم ديمستورا ورقته الجديدة. وجاء في ورقة المعارضة «التزام كامل بسيادة سورية واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها أرضا وشعبا، ويقرر الشعب السوري وحده مستقبل بلده بالوسائل الديموقراطية، ويكون له الحق في اختيار نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي، طبقا لميثاق الأمم المتحدة».

وأضافت الورقة أن «سورية ديموقراطية غير طائفية، دولة تقوم على المواطنة المتساوية بغض النظر عن الدين والجنس والعرق، كما تقوم على التعددية السياسية وسيادة القانون، والفصل بين السلطات، واستقلال القضاء، والمساواة الكاملة بين جميع المواطنين».

كما «تلتزم الدولة السورية بالوحدة الوطنية، واللامركزية الإدارية على أساس التنمية الشاملة والمتوازنة».

ولفتت الورقة إلى «استمرارية المؤسسات العامة للدولة، وتحسين أدائها، وحماية البنى التحتية، والممتلكات الخاصة والعامة، وفق ما نص عليه بيان جنيف (2012)، والقرارات 2118، و2254 والقرارات ذات الصلة». ومن النقاط التي برزت في وثيقة المعارضة أنه «يكفل الدستور السوري إصلاح الجيش السوري ليكون جيشا وطنيا واحدا مبنيا على أسس وطنية ملتزما الحياد السياسي، تكون مهمته حماية الحدود الوطنية وحفظ الشعب السوري من التهديدات الخارجية ومن الإرهاب». «كما يكفل الدستور إعادة هيكلة وتشكيل المؤسسات الأمنية بحيث تكون مهمتها الحصرية صيانة الأمن الوطني وأمن المواطن».

ورفضت المعارضة بشكل مطلق في ورقتها «جميع أشكال الإرهاب والتعصب والتطرف والطائفية، والالتزام الفعلي بمكافحتها والعمل على إزالة مسبباتها، وخلق السبل على كافة الصعد الثقافية والاجتماعية والاقتصادية لمنع ظهورها».

وأردفت في مادة أخرى «التزام حقوق الإنسان والحريات بما في ذلك ضمان عدم التمييز والمساواة في الحقوق والفرص للجميع، بغض النظر عن العرق أو الدين أو الإثنية أو الهوية الثقافية أو اللغوية أو الجنس أو أي عامل تمييز آخر».

وحول حقوق الأديان والقوميات والثقافات، قالت المعارضة «تعتز سورية بتاريخها وتنوعها الثقافي، بما تمثله جميع الأديان والتقاليد.. وتلتزم أن يضمن الدستور الحقوق القومية للمكونات كافة من عرب وكرد وتركمان وسريان آشوريين وغيرهم، بثقافاتهم ولغاتهم، على أنها لغات وثقافات وطنية، تمثل خلاصة تاريخ سورية وحضارتها».

كما تضمن الورقة «التأكيد على مبدأ المساءلة والمحاسبة، على ما ارتكب ويرتكب من جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية بحق السوريين، بموجب القانون الجنائي الدولي».

«المعارضة» تسقط مروحية للجيش السوري جنوب سورية

عواصم ـ وكالات: أسقطت فصائل معارضة امس مروحية تابعة للجيش السوري في منطقة تشهد معارك مستمرة في جنوب غرب البلاد بالقرب من هضبة الجولان المحتلة، وفق ما أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان.

وقال مدير المرصد رامي عبدالرحمن لوكالة فرانس برس إن «فصائل مقاتلة أسقطت بصاروخ موجه مروحية لقوات النظام بالقرب من بلدة بيت جن» في جنوب غرب البلاد، والقريبة من الحدود اللبنانية وهضبة الجولان المحتلة على حد سواء. ولا يعلم حتى الآن مصير طاقم المروحية، وفق المرصد، الذي أشار إلى أنها «كانت تحلق في سماء المنطقة في مهمة لإلقاء براميل متفجرة».

وتسيطر هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقا) وفصائل إسلامية أخرى على بلدة بيت جن والمناطق المحيطة بها.

وأشار عبدالرحمن إلى أن «قوات النظام تحاصر تلك المنطقة التي تصاعدت حدة المعارك فيها منذ نهاية اكتوبر». وفي مطلع نوفمبر، شهدت تلك المنطقة اشتباكات عنيفة بين قوات النظام وهيئة تحرير الشام اثر تفجير بالسيارة المفخخة استهدف بلدة حضر في هضبة الجولان السورية القريبة. واتهم الإعلام السوري الرسمي هيئة تحرير الشام بتنفيذ التفجير الذي أسفر عن مقتل تسعة أشخاص.

مدفيديف: المسلحون في سورية تلقوا ضربة ساحقة وتهديد «داعش» لا يزال قائماً

سوتشي ـ د.ب.أ: قال رئيس الوزراء الروسي دميتري مدفيديف، امس إن جهود روسيا وتركيا وإيران وجهت للإرهابيين في سورية ضربة ساحقة.

وأوضح مدفيديف، خلال اجتماع مجلس رؤساء وزراء الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون في مدينة سوتشي، أن الدول الثلاث وجهت ضربات ساحقة للجماعات الإرهابية، ولكن الخطر يبقى موجودا، بحسب وكالة سبوتني، وأضاف رئيس الوزراء الروسي: «بفضل جهودنا، وأيضا جهود شركائنا من إيران وتركيا، والأطراف المعنية الأخرى، تم توجيه ضربة ساحقة للإرهابيين».

إلا أنه أكد، في الوقت نفسه، أن خطر «داعش»، يبقى موجودا، مضيفا «علينا بالطبع أن نعمل لمواجهة ذلك»، كانت كل من روسيا وتركيا وإيران قد وقعت في استانة، عاصمة كازاخستان، في شهر مايو الماضي على اتفاقية تقضي بإنشاء «مناطق خفض التوتر» في سورية، وتتوزع هذه المناطق على ثماني محافظات من أصل 14محافظة سورية، كما اتفقت على مكافحة الإرهاب في سورية.

أنباء لبنانية

وئام وهاب: إذا ثبت أن بعض الناس ضالعون بالفتنة فسيذهبون إلى السجن

الحريري: ما قلته لـ «الباري ماتش» واضح.. وهناك من يبني لفتنة

بيروت ـ عمر حبنجر

اشتعلت محاور التهجمات بين الرئيس سعد الحريري وحلفائه «القدامى» على خلفية تصريحاته الباريسية التي يقول فيها ان لدى حزب الله اسلحة لكنه لا يستخدمها في الداخل اللبناني، ما اعتبر تبريرا لاستخدام الحزب سلاحه خارج لبنان، اي في المحيط العربي، وتخطيا لمضمون الاستقالة منذ 27 يوما بما فيه رفض لسلاح حزب الله ولتوريطه لبنان في المتاعب مع بعض الدول العربية وفي طليعتها المملكة العربية السعودية.

وعلى اثر الضجة التي اثارها هذا التحول في صفوف حلفاء الحريري القدامى الذين تحولوا الى خصوم، غرد موضحا عبر «تويتر» قائلا: الى من يزايد عليّ: ما قلته للباري ماتش واضح وضوح الشمس، نحن الآن عندنا ربط نزاع مع حزب الله مثل ما هم عندهم ربط نزاع معنا، اللي صار بالماضي لا ننكره لكن نحن عم نبني لنحمي استقرار البلد، في ناس عم تبني لفتنة بالبلد.

بدورها، قناة «المستقبل» فسرت قوله ان حزب الله لا يستخدم سلاحه في الداخل بأن: «اللا» لمن يفهم اللغة العربية او يترجم عن الفرنسية، تختص بالزمن الحاضر حصرا، اي الآن، تماما كتخصيص البعض بتحوير المواضيع وتحريف المضامين وتدبيج التقارير التي تستند الى بنات افكار ولدت من غير أب، سبايا لكل شارٍ او مستأجر.

إضاءة شجرة الميلاد في جبيل (محمود الطويل)

ريفي: المواقف المستجدة من سلاح الحزب إهانة لذاكرة اللبنانيين

وواضح ان المقصود بهذا الهجاء د.فارس سعيد ود.رضوان السيد واللواء اشرف ريفي الذين يقودون حملة سياسية ضد التسوية التي عقدها الرئيس سعد الحريري مع الرئيس ميشال عون وتياره الوطني الحر وتاليا حزب الله.

واضافت «المستقبل»: يأتي هؤلاء اليوم ليصبوا على نار الازمة زيت الفتنة، ويطرحوا افكارهم في فضاء افتراضي يفصله عن الواقع سنوات ضوئية.

من جهته، قال النائب عاصم عراجي، عضو كتلة المستقبل، في تصريح اذاعي امس: ان كلام الرئيس سعد الحريري عن سلاح حزب الله فُسر بطريقة خاطئة، لافتا الى ان الحريري اعترف بأن السلاح موجود منذ زمن، وقد تم استعماله في الماضي لكنه لن يستعمل في المستقبل.

لكن الوزير السابق اشرف ريفي الذي تعرض لهجوم من قناة المستقبل غرد عبر «تويتر» قائلا: موقفا الرئيسين ميشال عون وسعد الحريري من سلاح حزب الله اهانة لذاكرة اللبنانيين، وتنكر لدماء شهداء ثورة الارز ولشهداء 7 ايار واستسلام مرفوض للوصاية الايرانية، مضيفا: من اراد ان يستسلم فليستسلم على مسؤوليته، اما اللبنانيون الذين ثاروا من اجل الحرية والسيادة فلا يحق لاحد المساومة على شهدائهم وتضحياتهم، وختم بالقول: مستمرون من اجل استعادة الوطن الاسير.

في غضون ذلك، يبدو ان الرئيسين ميشال عون وسعد الحريري رسما من حيث هما ـ عون في روما والحريري في باريس ـ صورة بيانية شبه نهائية لما سيكون عليه مضمون التسوية الجديد الذي سيعيد الروح الى حكومة استعادة الثقة.

وستجري مقاربة «النأي بالنفس» الذي تخطاه حزب الله بتورطه في مختلف البلدان العربية انطلاقا من قول رئيس الجمهورية لصحيفة «لاستامبا» حول عودة الحزب من سورية «عندما تنتهي الحرب على الارهاب»، ومن قول رئيسي الحكومة: ان سلاح حزب الله لا يستخدم في الداخل، وكأن استعماله في الخارج مباح!

وقد تكون هناك مراهنة ضمنية على ضغوط دولية تخرج الحزب من سورية والدول الاخرى، بما يعفي الرجلين من زعزعة العلاقة مع الحزب ومن معه.

الوزير السابق وئام وهاب وفي السياق عينه كشف عن اتجاه جدي لدى الرئيس عون وفريقه الامني والعسكري لاتخاذ اجراءات اذا ثبت ان اي طرف يقوم بالتحضير لفتنة.

واضاف لمرسيل غانم: لا حصانة لاحد، لا لنائب ولا لوزير ولا لرئيس الحزب، وقال وهاب: هذا هذا كلام دقيق وخطير، هذا المشروع طرح ويناقش.

في المقابل، هناك قرار اوروبي واميركي بالاستقرار في لبنان، واي واحد يخل بهذا القرار يفقد غطاءه، والسفراء لا يحمون احدا، وهناك تفكير جدي بأنه اذا ثبت ان بعض الناس ضالعون في مشروع الفتنة واعادة الحرب الاهلية فسيذهبون الى السجن.

ونفى وهاب، بثقة، ان يكون هناك تعديل لقانون الانتخابات او تعديل وزاري، كما نفى ان يكون يغمز من قناة الوزير السابق اشرف ريفي الذي وصفه برجل المؤسسات ورجل دولة، ولا يؤمن بالسلاح لتحقيق الاهداف.

النائب أمين وهبة لـ «الأنباء»: مطالب الرئيس الحريري حاسمة

بيروت ـ زينة طبارة

رأى عضو كتلة المستقبل النائب د.امين وهبة ان استقالة الرئيس سعد الحريري ايقظت الضمائر على مخاطر استمرار حزب الله في خروجه عن الاجماع اللبناني، وتعريض لبنان لأخطار جسيمة، اللبنانيون في غنى عنها، مؤكدا بالتالي ان اي حل لأزمة الاستقالة من خارج المطالب المحقة التي وضعها الرئيس الحريري لن يبصر النور، وهي «النأي بلبنان عن صراعات المنطقة والحفاظ على اتفاق الطائف وصون علاقات لبنان بأشقائه العرب عموما وبالدول الخليجية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية خصوصا»، على ان يتحمل حزب الله امام الرأي العام المحلي والعربي والدولي مسؤولية اي خرق لهذه التسوية.

أمين وهبة

ولفت وهبه، في تصريح لـ «الأنباء»، الى ان ما يُحكى عن حل على قاعدة «لا غالب ولا مغلوب» ليس سوى تحليلات صحافية لا قيمة لها، فمطالب الرئيس الحريري حاسمة ولا مجال للمساومة على اي منها كشرط اساسي ورئيسي للعودة عن استقالته، وما دونها طروحات واقتراحات وشروط، ستأخذ البلاد الى ما لا تحمد عقباه، مؤكدا ان الرئيس الحريري لا يسعى الى الغلبة على اي من الفرقاء اللبنانيين، ولا الى تسجيل اي هدف في مرمى حزب الله، فكل ما يريده الحريري ويسعى اليه هو اتفاق بين كل اللبنانيين يحمي لبنان ومصالح اللبنانيين التي ما عادت تحتمل تعريضها لخضات وانتكاسات نتيجة خروج البعض عن منطق الدولة واستفراده بقرارات من خارج الشرعية والإجماع اللبناني.

وعن سبب تحييد السلاح وعدم ادراجه ضمن شروط الرئيس الحريري للعودة عن استقالته، ختم وهبه مشيرا الى ان السلاح كان وما زال قضية خلافية كبيرة ستبقى القوى السيادية تناضل من اجل تطويعه تحت إمرة الشرعية اللبنانية، الا ان هذا الموضوع الخلافي غير قابل للحل خلال ايام واسابيع، وبالتالي فإن شروط الرئيس الحريري لعودته عن الاستقالة ارتكزت على العناوين الأكثر ضغطا والقابلة للحل خلال فترة وجيزة، حتى ما اذا تمت الاستجابة لها يعود قطار الحكومة الى سكته الطبيعية، واذا لم تتم الاستجابة فلن يكون امام الرئيس الحريري سوى تأكيد استقالته.